تكوين نظرية أقسام الكلام وبناؤها في الصرف النحوي العربي*

جان باتريك غيّوم

ترجمة الدكتور سام عمار

كلية التربية بجامعة دمشق

0. هناك منهجان ممكنان قبلياً لدراسة المشكلة التي تهمنا: أولها يرجع إلى تناول المسألة 'من القمة"، انطلاقاً من نصوص مخصصة صراحة لعرض النظام المستعمل في العرف النحوي العربي (وسنرمز إليه من الآن وصاعداً: ع.ن.ع) وتعليله؛ أو إلى تعريف كل من الفئات الثلاث الكبرى التي تؤلّفه. أما المنهج الثاني، وهو أكثر صعوبة وتعقيداً، فيرجع إلى التساؤل عن العمل المنسجم والتقني للنظام على مستوى التحليل لحالة خاصة، ويرجع خاصة إلى دراسة الإجراءات التي يستعملها النحويون ليفسّروا، بالاعتماد على نظام تصنيف فقير من الناحية المفهومية وعالي التجريد بالنتيجة، تعدُّدَ وتنوُّعَ المعطيات الخِبْرية (Empiriques) التي تمسكوا دائماً بمعالجتها بكل تعقيدها. إنني مقتنع أن منهجاً من هذا النوع يسمح بإكمال وتحديد الصورة "الرسمية" التي تقدمها النصوص المكرسة صراحة للمسألة. بقي أنَّ هذا المنهج، بحكم طبيعته ذاتها، يتطلب أن تُتناول نقاط تقنية جداً في الغالب، تقتضي مناقشات محددة ومفصّلة وتفترض معرفة معمقة للمعطيات اللغوية الملائمة. ولذلك بدا لي أن من المفضل، في إطار هذه المقالة، أن أتمسك بأول المنهجين اللذين ذكرتهما آنفاً؛ ويبدو لي، مع ذلك، أن الجانب

---

* نشر هذا البحث في مجلة: LANGAGES، العدد 92، كانون الأول 1988 ص ص 25ـ 36. وهي مجلة فصلية تصدر عن دار لاروس في باريس.

"الرسمي" لنظرية أقسام الكلام في العرف النحوي العربي لاينقصه نقاط قابلة لأن تقدم فائدة على المستوى الشمولي.

1. الاقتصاد العام للنظام

1.0. لنتذكر أولاً أن نظام العرف النحوي العربي (ع.ن.ع.)، كان، على مدى تاريخه، موضوعاً لإجماع شبه كامل[1] . فمنذ أن ظهر مبنياً بشكل كامل منذ سيبويه، وربما قبله، لم يكن أبداً موضع احتجاج جدّي. ومع ذلك يمكننا أن نذكر بعض النقاشات حول وضع العناصر الفريدة النادرة،[2] ولكن هذا الأمر يبقى هامشياً جداً. إن النظام التقليدي يضم إذاً ثلاثة أقسام: الاسم والفعل والحرف وكل من هذه الفئات يضم بدوره فئات فرعية، يبدو لي مفيداً أن نعددها باختصار، لنمكّن القارىء الذي لم يألف هذه المعطيات من تكوين فكرة أكثر دقة عن التقسيم الذي اعتمده العرف النحوي العربي.

1.1. بالإضافة إلى اسم العلم واسم العين تضم فئة الاسم أيضاً المصدر الذي يدل على فعل أو إجراء، وينطبق تقريباً على المصدر المحول إلى اسم في الفرنسية (راجع الفقرة 2.2.2.). ويشمل كذلك، الصفة، والضمير واسم الإشارة والاسم الموصول وأسماء الاستفهام.

---

[1] - إن الحالة الوحيدة التي صادفتها ذكرها السيوطي (مات عام 856هـ)، فقد أشار في فصل "الافراد والغرائب" للأشباه والنظائر في النحو أن أبا جعفر بن الناصر (الذي لم استطع أن أقتفي أثره) أضاف قسماً رابعاً هو "الخليفة" يتفق مع ما يسميه النحويون أسماء الأفعال. لنتبيّنْ أن أسماء الأفعال حُلّلت، ضمن الإطار التقليدي بصفتها أسماء، تكمن خصوصيتها في أن مسمياتها ليست أشياء من الكون ولكنها تعاقباتٌ لغوية (sequences). وهكذا فإنّ (صَهْ) يعتبر اسماً لـ (أسكت). وهذا التحليل الماهر، وإن لم يكن مقنعاً، يتمتع بمزية حماية المبدأ الذي يجب أن يكون كل قول تبعاً له مكوناً من عنصرين على أقل تقدير. والواقع أنّ فعلاً مثل: أسكت يحلل بشكل مجرد بصفته مكوناً من فعل بحصر المعنى ومن ضمير شخصي مستتر يَكُون فاعلاً لهذا الفعل.

2 - إن الحالة الأكثر شيوعاً التي يستشهد بها هي (ليس) التي تصرف في الماضي ولا تصرف في المضارع والأمر، وتمثل بنية صرفية مختلفة عن بنية الأفعال. وأغلب النحويين يصنفونها بين الأفعال، ولكن الرأي المعاكس دافع عنه خاصة ابن السّراج وأبو علي الفارسي (مات عام 377 هـ). راجع ابن هشام في: مغني اللبيب، ص386.

2.1. إن الفعل يضم، إضافة إلى الأفعال بحصر المعنى، التي تدل على إجراء فعلي، أفعالاً مساعدة تخص الهيئة (فئة كان) وأخرى تخص الصيغة (فئة ظنّ)، تمثل سلوكاً نحوياً مماثلاً للأفعال الحقيقية، وتختلف عنها مع ذلك في عدة نقاط. وهو يشمل أيضاً أفعال التعجب والأفعال الجامدة، إضافة إلى (ليس) تَبَعاً لرأي الجمهور.

3.1. الحرف، وهو يشمل كل ما تبقّى، ولاسيما أداة التعريف التي لا تتغير في اللغة العربية مع العدد والجنس والإعراب (ليس هناك أداة تذكير بالمعنى الدقيق). إن التقسيم التقليدي تبعاً للعرف النحوي العربي يقابل الحروف التي تعمل بتلك التي لاتعمل. والتي تعمل تقسم كذلك إلى تلك التي تعمل بالفعل فتترك فيها أثراً يتعلق بالصيغة، وتلك التي تعمل بالاسم، ومن بينها حروف الجر.

4.1. قبل أن ننهي هذا التفصيل، من الضروري أن نشير إلى نقطة تَمّ حولها منذ زمن طويل التباس مؤسف؛ أريد أن أتحدث عن ترجمة الظّرف بـ (adverbe)، الذي يبدو أن المسؤول الأول عنه هو مركس (1889, Merx)[3]. وعلى الرغم من التصحيحات التي قدمها هؤلاء وأولئك تبقى هذه الترجمة مزعجة، على اعتبار أن مصطلح "ADVERBE" يشير، في المصطلح الغربي التقليدي، إلى فئة تصنيفية، في حين أن الظرف، في العرف النحوي العربي، يشير، دون أي التباس، إلى فئة وظيفية، أي إلى نوع من التكملة الفعلية متسمة بعلامة المفعولية، ومحددة الشروط المكانية والزمانية للفعل. إن كل اسم يمكنه إذاً من حيث المبدأ أن يحل محل الظرف، ما تناسبت دلالته المعجمية مع دلالة الفعل؛ وبالعكس، هناك دلالة لبعض الأسماء (ولاسيما تلك تدل على علاقات زمانية مكانية مجردة) لا تسمح لها بأن تستعمل عملياً إلا بصفتها ظرفاً. ولكن الأمر بالنسبة إلى العرف النحوي العربي يتعلق بسمة غريبة صرفة لاتسمح لهذا النوع من الأسماء بالخروج من فئة الأسماء، إن الحديث عن "ADVERBES"

---

[3] ساترك جانباً الفكرة الأساسية لمركس، وهي أن الظرف هو تقليد أعمى للمصطلح الأرسطوطاليسي "وعاء". والالتباسات التي تستجرها هذه الترجمة تبدو بشكل واضح جداً (ومؤسف) في كتاب فيرستيغ الذي نشره عام 1977، ص 8.

بمثل هذا الآتفاق يمكن عند الاقتضاء (وكذلك) أن يسوَّغ ضمن إطار تبسيط تعليمي، ولكن استعمال هذا المصطلح يجب أن يلغى بشكل ملزم، تحت طائلة خلط خطير، عندما يتعلق الأمر بإعادة صياغة مواقف الصرف النحوي العربي أو مناقشتها.

2 ـ مشكلة الأصول: سيبويه

0.2. إن باستطاعتنا الآن، مادامت هذه الملاحظات التمهيدية قد وضعت، أن نتناول مشكلة بناء نظرية أقسام الكلام في العرف النحوي العربي؛ وساتّبع، في المسائل الأساسية، الترتيب الزمني، مع الإلحاح خاصة على فترة الشكل التي تبدأ في القرن الثاني الهجري وتنتهي في القرن الرابع الهجري.ومع ذلك فبعد هذه الحقبة، ينتمي التطور الأهم لنظرية أقسام الكلام إلى علم الكلام الذي تأثر في تلك الحقبة تأثّراً كبيراً بالثقافة الفلسفية الأفلاطونية والأرسطوطالية؛ إنني أريد أن أتحدث عن الأدب الذي تطور حول **رسالة الوضع**.

وحول هذه النقطة الهامة جداً مع ذلك، تمكن العودة إلى الدراسة الممتازة لِـ ـ ويس ـ (1976, Weiss).

1.2. تبعاً للفرضيّة التي تفصلها مركس (1889, Mex) أوّل مرة يكون العرف النحوي العربي قد استعار منذ بدايته من أرسطو (أو على كل حال من العرف الأرسطوطاليسي)، نظامه في تصنيف أقسام الكلام، كما استعار من جهة أخرى ما هو جوهري من الفئات والمفاهيم الأساسية؛ وهذا التأكيد الذي غدا له أنصار منذ زمن طويل، ومازال يأخذه اليوم كما هو، العديد من المؤرخين (العامين)، لايمكن أن يقبل اليوم إلا مع كثير من الحذر والتحفظ، وذلك لأسباب التسلسل التاريخي من جهة: فالمتْن الأرسطوطاليسي لم يكن ممكن البلوغ في اللغة العربية إلا بعد التكوينات الأولى للعرف النحوي العربي بزمن طويل[4].وفق ذلك أيضاً،

---

[4] سنجد ترجمة هذا النص في مقالة تروبو Troupeau: "رسالة الكتاب لسيبويه"، 1973. والاختلافات التي يمكن أن تظهر بينها وبين تلك التي سأقدمُها لبعض المقاطع ترتبط باختيارات مختلفة للترجمة أكثر مما ترتبط باختلافات حول فهم النص.

لأن مجمل الإشكالية ذات الصلة بفرضية "التأثير اليوناني" هو في الأصل أمر طارىء على التقليد المستَعرب الغربي المرتبط بمراعاة غير كافية للبعد التقني الدقيق للعرف النحوي العربي، هذا البعد الذي يؤلف نواته إلا بسنمولجية الأساسية.

ودون رغبة في الدخول في تفصيلات هذه المسألة، التي سأرجع إليها في عمل لاحق، سأقتصر على الإشارة إلى أنه إن كان هناك فعلاً حالاتٌ تسمح فيها أدلة نصّية داخلية وخارجية بالحديث عن استعارة أو نقل لفئات من العرف المنطقي النحوي اليوناني نحو العرف النحوي العربي (سنبين بعضها هنا) فإن الأمر يتعلق دائماً بعناصر تابعة بنيوياً، لايضع إدخالها في نظام العرف النحوي العربي موضع السؤال لأهدافه الأساسية ولاتوازنَه الداخلي[5]. وعلى كل حال ليس هناك أيُّ دليل داخلي أو خارجي يسمح باستنتاج أن هناك استعارة فيما يخص نظام أقسام الكلام.

2.2. انطلاقاً من الفصل المخصص لأقسام الكلام في **الكتاب** لسيبويه (مات عام 177 هـ)[6]، الذي يمثل أقدم كتاب في القواعد وصل إلينا، يمكننا في الواقع أن نوضح على الأقل عنصرين يبُدوان بوضوح في اتجاه مناقض للمنهج الأرسطوطاليسي العرفِ المنطقي النحوي الهيليني بصفة عامة.

1.2.2. أولهما، وهو معروف منذ زمن طويل، يتصل بالطريقة التي يصف بها سيبويه الحرف: "حرفٌ جاء لمعنى، وليس اسماً ولا فعلاً". وهكذا، فنحن نعلم أن ارسطو في الفصل

---

[5] من المتعارف أن كتاب الـ (Peri. Hermeneias) لم يترجم إلا في السنوات الأخيرة من القرن الثالث الهجري، وأن كتاب **الشعر** (PoETique) لم يترجم إلا في بداية القرن الرابع. وينبغي أن نتساءل أيضاً: كم من النحويين، حتى في القرن الرابع قرؤوهما؟ ففي معظم الحالات، في الواقع، تبدو استعارات العرف النحوي العربي من العرف اليوناني مُنَقَّاة عبر اختصاصات أخرى، ولاسيما ـ في تلك الحقبة ـ علم الكلام.

[6] وتلك الحالة التي يكون فيها للاختصاص المُعِير (المستعار منه) موقف مسيطر ـ بنيويا ـ على الاختصاص المستعير يمكن أن تُبنى بانبعاث النحو التأملي في أوربا في القرن الثامن بتأثير من فلسفة ابن رشيد والفيزياء الأرسطوطاليسية (راجع RosiER، 1984، ص 16).

العشرين من كتاب **الشعر** يصف حرف العطف (Conjonction) والنطق (articulation) بأنهما "أصوات غير دالّة"، وهذا يعني الموقف المعارض تماماً لموقف سيبويه.

وما من شك في أننا نستطيع أن نجعل نقيض هذا الأمر فرضية أن العرف النحوي العربي لم يستعر نظامه في تصنيف أقسام الكلام من كتاب **الشعر** مباشرة (وهذا مايبدو من جهة أخرى بعيد الاحتمال)، وإنما من صياغات تالية تذكر بفكرة الدلالة بالوساطة: الحروف لاتحمل دلالة في ذاتها، وإنما مع شيء آخر، أو هي لامعنى لها بل لها آثار معنى إن أردنا أن نستعمل مصطلحاً أكثر حداثة.

ولكن لايبدو أن مثل هذه الفرضية تضع في حسبانها التطور الحقيقي للعرف النحوي العربي حول هذه النقطة. فمع احتمال أن نستبق قليلاً ما سيلي يجب أن نشير في الواقع إلى أنه إن كان مفهوم الدلالة بالوساطة يبدو جيداً وبشكل غير قابل للنقاش لدى النحاة العرب، فإن ذلك لم يحصل إلا بدءاً من منتصف القرن الرابع، وعلى الأرجح بتأثير العرف المنطقي النحوي اليوناني، وبدءاً من هذه الحقبة، في الواقع، عُرّف الحرف غالباً بأنه "مايأتي لمعنى (أو يحيل إلى معنى) لا بذاته بل بشيْء أخر" (راجع بين آخرين: الزّجّاجي في كتاب **الإيضاح**، ص 54).

إن الدلالة بالوساطة (ConsiGNificATion) بالمعنى الدقيق، تتدخل في نوع من تفسير إضافي لصيغة سيبويه، وتهدف بشكل خَفِيٍّ بمقدار أو بآخر إلى تصحيح مداها. وهكذا إذاً يبدو أن كل شيء حصل كما لو أن العرف النحوي العربي من جهة، والعرف اليوناني من جهة أخرى تبعا خطين تطوريّين متماثلين كلياً، منطلقين من وجهات نظر متعارضة ("الكلمة تجيْء لمعنى" بحسب سيبويه، و"الأصوات غير الدالة" لأرسطو ليتوصّلا إلى نتيجة واحدة[7]. لنلاحظ مع ذلك أنه إن بدا مفهوم الحرف الذي هو: "دالٌ بشيْء آخر سواه" متمتعاً برأي الأغلبية في العرف العربي "الكلاسيكي" (فيما بعد القرن الرابع)، فإن مواقف أخرى مثبتةً أيضاً؛ ومن أجل

---

[7] لقد قدم تروبتو ترجمة كاملة لهذا الفصل، 1973.

تفحص هذا النقاش الهام، الذي لاأريد أن اتعرض له، سنرجع إلى كولوغلي Kouloughli 1978 الذي يعالج المسألة.

2.2.2. والنقطة الثانية التي يبتعد فيها سيبويه عن العرف اليوناني تتعلق بالفعل، وهو الوحيد من أنواع الكلم الثلاثة[8]، الذي يُخصص له تفصيل نظري واسع إلى حد ما، سأعطي منه هنا القسم المركزي، في ترجمة أردتها حرفية إلى أقصى حد ممكن:

"أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن ولم ينقطع". (2, I).

ويحدد سيبويه في مكان آخر أن : "الأحداث هي مثل الضَّرْب والحَمْد والقَتْل" (المرجع نفسه)، أي مايُسَمَّى في الاصطلاح العربي التقليدي، **المصادر**، إننا نجد الوهلة الأولى مكوِّني تعريف الفعل الذي قدمه العرف اليوناني والذي سيستعمله العرف النحوي العربي وهما: العملية (أو، هنا، الحدث) والزمان. يضاف إلى ذلك أن مفردات سيبويه تبدو هنا صيغيّة أكثر منها زمنية: إن موضوع الخلاف هو ذلك الجزء من المدة المتعلق بتزمين (instanciation) الحدث المقصود. وهنا أيضاً يوجد اختلاف مع تصور النحويين المتأخرين الذين يقتصرون على الحديث عن "الماضي والحاضر والمستقبل". غير أننا إن قرأنا بامعان هذا المقطع بدا لنا أن موقف سيبويه هو في الواقع أكثر تعقيداً ورهافةً، وأنه لم يضع العنصرين المكونين للفعل تماماً على الصعيد ذاته.

فالواقع أن "الحدث"، العملية، التي تدخل في "بناء" الفعل ليست هي نفسها فعلاً، بل اسماً هو المصدر: إن الفعل، إزاء هذا المصدر، في علاقة اشتقاق صرفي دون شك: وهكذا، فإنّ

---

[8] الكلِمُ، وهو جمع كلمة، هو المصطلح الأكثر انتشاراً في العرف النحوي العربي للإشارة إلى أقسام الكلام؛ ونجد كذلك، بدءاً من القرن الرابع، ولكن بشكل خَفِيٍّ أكثر عبارة "أقسام الكلام" التي تبدو مأخوذة عن اليونانية. ولْنُشِر إلى أن الكلام والكلمة يُشيران إلى مفهوم الـ discours.

ضربتُ أو تضرب يشتقان، في نهاية الأمر، من ا لاسم **ضَرْب**[9]. إن هذا المصدر يبقى، بحكم طبيعته الاسمية، ذا معنى غريب عن الفعل بحصر المعنى، الذي يتكون من أمثلة، من أبنية صرفيّة، خُصِّص كل منها لتحديد العلاقة بين الوضع الذي أنشأه تزمين العملية ووضع التكلُّم. والفعل بسبب ذلك ليس واحداً مثل الاسم بل متعدد: إن مجموعة أمثلة لايمكن أن يُعتبر أيّ منها ضمن هذا الإطار على الأقل، الأوّل بالنسبة إلى ماعداه، ولا، بالأحرى، ممثلاً بذاته للفئة بكاملها، إنّ التمثيل الوحيد للفعل الذي يمكن أن يفترض الأول ليس فعلا بالتأكيد، بل اسم هو المصدر.

ويبدو لي أن في الأمر ما هو أكثر من ذلك أو على كل حال هناك شيْء آخر غير مجرد صيغة (فعل = عملية + زمن) التي يمكن انتظارها من نحوي معتبر تأبعاً للعرف اليوناني؛ هناك خاصة تناول خاص مرهف، على الرغم من أنه حدسي ومعبر عنه بشكل منظم قليلاً، لعدم التجانس العميق للاسم والفعل، كما يشهد بذلك مثلاً هذا المقطع الذي يظهر بعد عدة صفحات:

والواقع أن الاماكن لم يُبْنَ لها فعل، وليست الأماكن بمصادر أخذت منها الأمثلة، فالأماكن إلى الأناسي ونحوهم أقرب: ألا ترى أنهم يختصّونها بأسماء "كزيد" و "عمرو" في قولهم "مكة" و "عمان" ونحوهما. ويكون فيها خَلْق ولا تكون لكل مكان ولا فيه كالجبل والوادي والبحر، والدهر ليس كذلك، والأماكن لهاجثة، وإنما الدهر مُضيّ الليل والنهار، فهو إلى الفعل أقرب .(15, I)

3. من سيبويه حتى نهاية القرن الثالث الهجري

0.3. بعد سيبويه وحتى بداية القرن الرابع الهجري، وفي حدود قدرتنا على الحكم بسبب نقص النصوص التي ترجع إلى هذه الفترة، يبدو أن التأمل حول أقسام الكلام قلما تقدم. ومع

---

[9] إن العرف النحوي العربي لم يتصور أبداً أن الأفعال (ولا أيّ وحدة معجمية أخرى) يمكن أن تشتق مباشرة من الجذر، الذي هو في نظر النحويين جوهر مجرد حصراً.

ذلك فلا بد من الإشارة إلى عنصرين جديدين.

1.3. أولهما الكلام الذي نُسبَ إلى الأخفش الأوسط تلميذ سيبويه (مات عام 215 هـ أو 221)، وتبعا له يكون "الاسم هو ما نستطيع أن نقول عنه: نَفَعَني أو ضَرَّني"[10]. أي أن الاسم على ما يبدو، هو ما يمكننا أن نُسند إليه شيئاً ما. وعلى الرغم من أن المقصود هنا، بالتأكيد، تبسيط ذو هدف تعليمي أكثر مما هو تعريف "علمي" بحسب معايير الزمن، تُسجل هذه الصيغة أول ظهور لاعتبارات تتعلق بمفهوم الإسناد (الإخبار) في التأمل حول أقسام الكلام. غير أنه يبقى صعباً أن نقرر إذا كان الأمر يتعلق هنا بمحاولة فردية لاتالي لها، بل بمجرد ارتجال لا أهمية نظرية له، إن كانت صيغة الإخبار تمثل، بالعكس، وتحت صيغة ساذجة جداً أيضاً، المرحلة الأولى لتطوّر كان سيأخذ شكله الكلاسيكي في القرن الرابع، وللأسباب ذاتها، يبدو كذلك صعباً أن نحدد ذلك الجزء من تأثير ممكن في هذه النقطة من العرف الأرسطوطاليسي.

2.3. "والتجديد" الثاني لهذه الحقبة، الذي يحمل هذه المرة أثراً أكيداً لدخول الأرسطوطاليسية في الأوساط النحوية على الأقل نحو نهاية القرن الثالث الهجري، يكمن في تأكيد الطابع الشامل للتقسيم الثلاثي: الاسم والفعل والحرف. ويظهر هذا التقسيم المرّة الأولى في حدود علمية في كتاب المُقْتَضَب للمبرّد (مات عام 285). في شكل مقتضب: "الكلام كلُّه اسم وفعل وحرف، وسواءٌ أكان عربياً أم غير عربي، لا يخرج عن هذا التقسيم" (I , 3). وسواء أكان المقصود هنا عنصراً جديداً يبدو الوضوح إذا قارنّا هذا التأكيد بعنوان الفصل الذي يحلل فيه سيبويه أقسام الكلام: "هذا هو فصل معرفة ماهية أنواع الكلمات من العربية". وإذا لم يسمح تعبير سيبويه باستنتاج أن مصداقية التقسيم، في رأيه، إلى اسم وفعل وحرف يقتصر على العربية وحدها دون أي لغة أخرى (من المرجح جداً ألا يكون طرح السؤال إطلاقاً)، فإن إضافة المبرّد الظاهرية لاتعدل مع ذلك اتجاه تفكيره.

---

[10] انظر الزجاجي: كتاب الايضاح. ص49.

وهذا الانعطاف جدير بأن يذكر، لأن العرفَ النحوي العربي بمجمله، المهتمَّ كلياً بأن يدرس، بالطريقة الأكثر دقة وتفصيلاً، الخصائص النوعية للغة العربية الراسخة عموماً بشكل غير قياسي والمتفوقة على جميع اللغات الأخرى[11]، لم يُعِرْ إلا اهتماماً هامشياً "للكليات" اللغوية": إن الاتجاه العام في الغالب، أمام سِمَة أو عمل أياً كان، أن تُرى فيهما صلة خاصة باللغة العربية، حتى إثبات العكس.

ومن المحتمل جداً، في مثل هذه الظروف، أنه ينبغي أن نرى هنا ردة فعل للمبّرد (أو لواحد من أسلافه ربما كان (المبرّد) استعار منه هذه الملاحظة) على فكرة من الفِكرْ الأرسطوطاليسي، بدأت في هذه النهاية للقرن الثالث، بالانتشار خارج الحلقات الضيقة للفلاسفة المنتسبين صراحة إلى الإرث اليوناني؛ وهؤلاء الفلاسفة كانوا يستعملون عادة في المنطق نظام تصنيف لأقسام الكلام مشابه لنظام النحاة، وإن كان ذلك لكلمات مختلفة مأخوذة من اللغة اليونانية. إن الالتقاء حول هذه النقطة للعُرْفين (العربي واليوناني) اللذين كانا يعتبران بالطبع مستقلين كلياً أحدهما عن الآخر، لايمكنه إلا أن يرسخ لدى هؤلاء أن فكرة التقسيم الثلاثي إلى اسم وفعل وحرف كان واقعة عامة.

4 ـ كتاب الأصول لابن السراج

0.4. مع جيل تلاميذ المبرد يوضع الإطار النظري الكلاسيكي الذي سينتمي إليه مذ ذاك مجمل النتاج الفكري للعرف النحوي العربي، وفي الوقت نفسه يستمر الجدل ـ الشاق، العدواني غالباً والمشبع دائماً بخلفيات فكرية لهؤلاء وهولاء، ولكنه حقيقي ـ بين النحو والفلسفة التي شهدت، في هذا القرن الرابع الهجري، أوج انتشارها فيما نسميه اليوم الأوساط الفكرية، إلى الحد الذي تستطيع معه أن تزعم صراحة أنها تحتل مكانه مُهَيْمِنَة. وهذا الجدل سيستجر، فيما

---

[11] يعين ابن السرّاج في الصفحة الأولى من كتاب الأصول هدف النحو بأنه تعليم التكلّم الصحيح بالعربية، من جهة، وإبراز تفوق هذه اللغة على سواها من اللغات من جهة ثانية (راجع: غيوم 1986، I، 94 ـ 131). وهذه الفكرة مركزية لدى غالبية نحاة القرن الرابع الهجري (ولا سيما ابن جني في كتاب **الخصائص**، ولكنها أقل ظهوراً لدى النحاة الذين جاؤوا بعدهم.

يخص النحو، إعادة بناء شاملة للاختصاص، ومن هنا سيولد الإطار النظري التقليدي الذي سينضوي تحته العُرْف اللاحق بأكمله،

1.4. إن واحدة من الصفات الأكثر مباشرة لهذه القطيعة، التي يؤلّف كتاب **الأصول** لابن السراج (مات عام 316 هـ) نصها التأسيسي، تكمن في بناء أسلوب عرض منتظم تندمج فيه جميع المسائل التي تؤلّف المادة النحوية التقليدية. وهذا الأسلوب، الذي سيستمر عليه معظم الكتب اللاحقة يستند بشكل حاسم إلى نظام أقسام الكلام، الذي يؤلّف القسم الأول الأعظم، لأن القسم الثاني يكوّنه ـ على الأقل فيما يخص الاسم والفعل ـ نظام الإعراب، باعتبار أن مختلف حالات تعيين كل حالة من حالات الإعراب مدروسة على التوالي.

وفي هذا التنظيم الجديد للنحو، وُجِدَت أقسام الكلام إذاً موضوعة في الدرجة الأولى: وربما كانت لهذا السبب موضوعاً لجهد متنامٍ من أجل إعطائها تعريفات واضحة ومحددة، وكذلك من أجل أن يؤسس عقلانياً النظام الذي تؤلّفه، بإثبات أنها لم تكن نتاج قرار اعتباطي، ولكنها تتفق جيداً مع طبيعة اللغة البشرية.

2.4. إن الفصل المخصص لأقسام الكلام[12]. من كتاب **الأصول** يسجل عدداً من التجديدات ذات الأهمية التاريخية. فهو من جهة يتمسّك، بخصوص كل فئة معينة، بأن يقدم إلى جانب التعريف المحدد الذي يهدف إلى التعبير عن جوهر الشيْء، عدداً من الخصائص التي تميزه، وهي مقدمة بصفتها جملة من المعايير اللاشكلية (informels) التي تهدف إلى وضع النظام في متناول المتعلّم. وهكذا يمتاز الاسم، تبعاً لابن السراج بأنه يمكن أن يسبق بأداة التعريف أو بحرف جرّ، ومع ذلك فلا يتعلق الأمر هنا إلا بتقريب، لأن أداة التعريف لاتميز في الواقع إلا العناصر الأكثر تمثيلاً للفئة، إنها لا تميز الفئة كاملة (فاسماء الإشارة والضمائر مثلا لاتأخذ أداة تعريف). إن القطيعة التي يقيمها ابن السراج هنا بين كلام نظري، علمي، يتحدث عن الأشياء كما هي في الواقع، وكلام يستند إلى التقريب لهدف تعليمي، ستتعمَّم فيما

---

(12) قام بالترجمة الكاملة لهذا الفصل: تروبُو TRoupEAU.

بعد؛ فإلى جانب النقاشات المعقدة والمتميزة بنوع من الشكلانية الأكاديمية ستتطور، في كتبٍ أكثر تبسيطاً، قوائم بالصفات الخاصة بكل فئة، تذكّر بمعايير شكلية من نوع صرفي أو صرفي نحوي بشكل أساسي. والنقطة الثانية التي تستحق أن تذكر هي الظهور غير القابل للنقاش هذه المرة لتعريفٍ للفعل من نوع أرسطوطاليسي: "مايدلُّ على معنى وزمن، وهذا الزمن إما حاضر وإما ماض وإما مستقبل" (I , 37). أما تعريف الحرف فعلى العكس لايحيل إلى فكرة الدلالة بالوساطة حتى الآن ("مايأتي لمعنى، لابذاته بل بشيْء آخر"): فهذا المفهوم لايظهر المرة الأولى في حدّ علمي على الأقل، إلا في كتاب متأخر قليلاً هو كتاب **الايضاح** للزجاجي (مات عام 340).

3.4. ولكن الجانب الأهم لهذا الفصل يتعلق بالقسم الهام الذي تؤدّي فيه الاعتبارات من النوع المنطقي الدلالي ذات الصلة بفكرة الإسناد (الإخبار)[13].؛ إن كتاب **الأصول**، في حدّ علمي، هو الكتاب النحوي الأول الذي يرجع بصراحة إلى مفهوم موحد لعلاقة الإسناد[14].وهذه العلاقة لاتتدخل مع ذلك مباشرة في تعريف أقسام الكلام، إلا في حالة الحرف؛ ولكنها تظهر في تفصيل أدمج في بداية المقطع المتعلق بالمعايير اللاشكلية التي تميز الاسم:

إن الاسم وحده يتصف بأشياء مختلفة تسمح بتعُرفه. وهكذا يقال: الاسم هو ما نستطيع أن نخبر عنه شيئاً كما في **عمرو منطلق** (عمرو هو قِسْمٌ) أو **قام بكرٌ**. الفعل مسند، ولكننا لانستطيع أن نخبِر عنه شيئاً؛ وتقول كذلك: **أخوك يقوم** و **قام أخوك**: فالفعل حديث يتناول الأخ [..] والحرف أخيراً لايمكنه أن يكون مسنداً إليه و لا مسنداً [...] (I , 37).

إن هذه الاعتبارات تتيح لنا أن نحلل بطريقة موحدة دقيقة نظام أقسام الكلام؛ ويبدو من المرجح أنها تصدر بشكل مباشر بمقدار أو بآخر عن الفلسفة التي كان مفهوم الإسناد ضرورياً

---

[13] هذه الكلمة يستعملها عامة نحاة العصر؛ وبدءاً من كتاب المفصّل للزمخشري (مات عام 467) يميل مصطلح **الاسناد** (الذي استعمله سيبويه ولكن في معنى آخر) إلى أن يحل محلّه.

[14] إن مفهوم الإسناد الذي استعمله سيبويه إفرادياً يتعلق خاصة بالإسناد الاسمي (راجع **الكتاب** I ,2 وتروبّو، 1973). والأمر كذلك من جهة ثانية لدى المبرّد (راجع **المقتضب**، IY، ص 126.

لها ضمن إطار تحليل القضايا ولكن ما يبدو مثيراً للفضول، على العكس، هو أن ابن السراج، المولع مع ذلك بالتعميمات والدقة النظرية، يعطي مكاناً هو بالجملة ثانوي، لهذا الاتجاه المنطقي الدلالي، ويبدو أنه يتجنب أنْ يذكره على مستوى التعريفات بحصر المعنى ما عدا حالة الحرف، هذا القريبِ الفقير للنظام.

وربما كان سبب هذا التردد هو البحث في الصعوبات التي يثيرها واقع أن اللغة العربية، على خلاف اليونانية واللغات الهندية الأوربية عامة، تعرف نوعين من الإسناد منفصلين تماماً، ويميزهما العرف النحوي العربي بوضوح وهما: الاسناد الاسمي (أو الموضوعاتي) الذي يكون فيه المسند إليه[15]، الموجود في صدر الجملة، والمسند (في الحالة الأكثر بساطة) كلاهما اسمياً؛ والاسناد الفعلي الذي يكون فيه صدر الجملة فعلاً، محللاً بصفته مسنداً يليه اسم، محلل بصفته مسنداً إليه (في الحالة الأكثر بساطة، هو الفاعل). إن من الصعب جداً إذاً بالنسبة إلى اللغة العربية أن تحتفظ بالتشابه الضمني بمقدار أو بآخر في نص الـ PERi hemeneias الذي، تبعاً له، يميل الاسم قاعدياً لأن يكون مسنداً إليه، ويميل الفعل إلى أن يكون مسنداً؛ زد على ذلك أن العلاقة الإسنادية الاسمية في رأي الجمهور (حيث يكون المسند في الحالة الأبسط، اسماً) "أولية" بالقياس إلى العلاقة الفعلية[16]؛ إن ابن السراج الذي يعتمد هذا الرأي يلاحظ، بين أمور أخرى، أن الإسناد الاسمي، الذي يسبق فيه المسندُ إليه المسنَد يمثل وحده، ترتيباً "طبيعياً" غير معلن، في حين أنه، في الإسناد الفعلي يرجح الترتيب المعاكس: المسند (الفعل) يسبق فيه المسند إليه(الفاعل).

---

[15] حول هذه المسألة المعقدة جداً، راجع محاولة تحليل في: غيوم 1986، I ، 59 ـ 84.

[16] يجب تفضيل هذا المصطلح من أجل ترجمة: **مُخبر عنه أو مسند إليه**، إلى فاعل الذي سنحتفظ به من أجل: فاعل عندما يكون فاعلاً لإسناد فعلي. فمن الضروري في الواقع أن نميز مع أكبر قدر من الدقة مستويي التحليل المتعارفين في العرف النحوي العربي، وهما المستوى المنطقي الدلالي، المحدد بعلاقات الإسناد، والمستوى الصرفي النحوي المحدد بعلاقات التَّعْدية؛ وكل غموض في هذا المجال قد يستجر التباسات صعبة الحل.

5 ـ كتاب الايضاح للزجاجي

1.5. يبدو من جانب آخر أن المشكلة التي أثيرت سابقاً تؤلّف صلب مقطع من كتاب الإيضاح للزجاجي، الذي مر ذكره، وهو، مع ذلك، مقطع غامض إلى حدٍّ ما، ومثقل، على مايبدو، بمعرفة فلسفية دينية موجهة بشكل غير كافٍ:

إننا نعلم أن الله سبحانه وتعالى خلق اللغة ليتيح لمخلوقاته أن يعبروا عن الادراكات الخفية في دخيلتهم [...] ولما كان ذلك مفهوماً بجلاء، ودون اعتراض ممكن، اتضح أن المخاطب والمخاطِب، المخبَر عنه والمخبر به هما معاً هيآت وطوارىء استبدلت؛ في التعبير [اللغوي] بأسمائها [...]: فالخبر إذن متميز عن المخبِر وعن المُخْبَر عنه اللذين يدخلان كلاهما في فئة الاسم، في حين أن الخبر هو الفعل. [...] يضاف إلى ذلك أن من الضروري أن يوجد رباط بين الاثنين [الفعل والاسم]: هو الحرف (ص42).

إن الزجاجي يبدو إذاً مضطراً إلى أن يميز بطريقة، والحق يقال، شكلية إلى حدٍّ ما ولفظية بين خبرٍ هو دائماً فعل، ومخبِر وهو إحدى الوظيفتين الممكنتين للاسم، باعتبار أن الأخرى هي وظيفة المُخْبَر عنه. أما مفهوم الحرف بصفته "رباطاً بين الفعل والاسم" فيبدو موجهاً خاصة بالحاجات إلى تشابه بلاغي صرف، ويتوافق توافقاً سيّئاً مع معطيات الواقع[17].

2.5. والطابع المصطنع جداً للحل الذي يقترحه الزجاجي يفسِّر دون شك واقع أنه، في حدٍ علمي، لم يُتَناوَل من أي شخص آخر.

أما الحل الذي يكمن في القول عن أقسام الكلام الثلاثة: إن أحدها (الاسم) يمكن أن يكون إما مخبراً عنه وإما خبراً، وإن الآخر (الفعل) يكون خبراً فقط، وإن الثالث (الحرف) لايكون لامخبراً عنه ولاخبراً، فيبدو أنه كان مرفوضاً عموماً لأسباب تتعلق بالمنطق الشكلي؛ إنه

---

[17] ولهذا السبب، على مايبدو، لم يذكر ابن السراج، في التفصيل الذي يخصصه للحروف (المرجع نفسه ص 42)، فكرة "الرباط" إلا ضمن وضع محدد بنيوياً (بعض الحروف لها هذه الوظيفة، وبعضها ليس لها) ولا يرجع إليها في تعريف الفئة.

يفترض في الواقع إمكانية رابعة غير محققة، وهي أن فئة (أخرى) كانت فقط مخبراً عنه لاخبراً. ومثل هذا الخلل المنطقي كان لامفر من حصوله في الواقع ابتداءً من اللحظة التي لم تكن فيها كلمة "أو" في عبارة مثل "أيّ قسم من الكلام هو مخبر عنه أو مخبر" حرف عطف تخييري disjonetive، وهو ما كانت تفرضه طبيعة الوقائع الخبْريَّة Empiriques. وعلى كل حال، فإن تحليلاً بهذه الكلمات يقترحه ابن مُعْطِي (مات عام 628) استدعى الرد الساحق للعالم ابن هشام (مات عام 671): "هذا أفسد ما قيل عن المسألة"[18]. وهو ذاته يقترح نظاماً وسطاً يقوم أولاً على التمييز بين العناصر التي يمكنها التدخل في وضع الخبر (الاسم والفعل) والعناصر التي لايمكنها ذلك (الحرف)، ثم، في مرحلة ثانية، يميز بين العناصر المقترنة بواحد من الازمنة الثلاثة، أي الفعل والعناصر غير المقترنة، أي الاسم. وبهذا الشكل تصان المصداقية الشكلية للنظام، ولكن على حساب تجانس معايير التمييز التي يذكرها.

3.5. وهذه المناقشات التي ترمي إلى تأسيس نظام أقسام الكلام تبقى مع ذلك متميزة، على نطاق واسع، عن تلك التي تخص تعريفات كل من هذه الأقسام الثلاثة متناوَلاً على انفراد. وقد عرفنا هذه المناقشات الأخيرة أساساً عبر مقطع طويل من كتاب **الايضاح** للزجاجي ، وإن بدا هذا المقطع، قبل كل شيء، صورة لوجهات نظر شخصية فإنه مع ذلك يمثل إلى حدٍّ ما المشكلات التي كان يثيرها النحاة آنذاك، والطريقة التي كانوا يلجؤون إليها لحلها. والواقع أن هذه المشكلات تتعلق خاصة بتعريف الاسم، وربما رجع ذلك إلى أن **الكتاب** لسيبويه الذي كان يعد آنذاك السلطة الأساسية في النحو، لايقدم أي تعريف لهذه الفئة، أما عن الفعل والحرف فإن التفصيلات القصيرة نسبياً التي يقفها الزجاجي لهما يدفع، بالعكس، إلى القول بوجود إجماع واسع حول المسألة: الفعل هو "ما يشير إلى حدث وزمن ماض أو مستقبل"[19]. والحرف هو "ما يدل على معنى في شيء آخر سواه".

---

[18] راجع السيوطي، مرجع سابق II ، 3.

[19] يرفض الزجاجي لأسباب أونطولوجية (خاصة بعلم الكائن) أن يقر بوجود زمن حاضر (راجع الزجاجي: مرجع سابق، ص 86..).

وهذان التعريفان اللذان يبين الزجاجي أنهما يتفقان مع أوضاع النحويين، يستندان، كما نرى، إلى معايير دلالية: إن قسماً من الكلام يتصف بما يدل عليه، أما الاسم فإن الزجاجي، على العكس، يغير وجهة نظره بخصوصه جذرياً ويقترح مباشرة تعريفاً من نوع نحوي: "الاسم، في كلام العرب، هو ماكان فاعلا أو مفعولاً[20]. أو واقعاً في حيّز الفاعل والمفعول به "(ص48). وهذا التعريف هو، في رأيه، الوحيد الذي يتفق مع "مقاييس النحو وأوضاعه"، وهو الوحيد كذلك الذي يشمل الفئة كلياً.

ولكي نفهم جيداً الاعتبارات التي تقود المؤلّف لأن يتخذ هذا الموقف من الضروري أن نتتبع استدلاله عن قرب، فبعد أن يضع هذا التعريف، يتناول تعريف من يسميهم المناطقة، أي الفلاسفة، التعريف الذي يتطابق تقريباً مع تعريف الـ Peri hermeneias: "الاسم صوت اتفاقي يدل بالتطابق على معنى لايرتبط بالزمن". إذاً، إذا كان الزجاجي يسلّم بأن مثل هذا التعريف مطابق للحاجات ولاستعمال المناطقة فإنه يرفض كلياً فكرة أنه، أي التعريف، يستطيع التوافق مع النُحاة، موجهاً اللوم بذلك لمن تبنّوه منهم. وهذا الرفض يبدو في جانب منه ذا طبيعة ايديولوجية؛ إن الأمر يتعلق بتبيان أن النحو يكتفي بنفسه، وليس بحاجة لأن يستعير أي شيْء من المنطق، هذا الاختصاص "الغريب" ، "الدخيل"، كما أطلق آنذاك على مجمل العلوم ذات الصلة بالإرث اليوناني.

وهذا يقود الزجاجي إلى أن يتخذ موقفاً "متطرّفاً" حول الاستقلال الدلالي للعناصر اللغوية: فبوضعه في مواجهة التعريف الأرسطوطاليسي فكرة أنّ معظم الحروف مثل "الواو" و "لكن" تدل هي الأخرى على معنى غير مرتبط بزمن ، وليست مع ذلك أسماء، يتصور اعتراضاً

---

[20] يجب أن يُفهم جيداً هنا أن كلمات فاعل ومفعول تعني الفئات النحوية اللفظية لـ "Sujet" "Complement". أما ترجمتها بـ "Somethingactive or passive" كما فعل فرستيغ 1977، 59 أو كذلك بـ "agentou objetd'aetion" كما فعل جمال العمراني، 1983، 113 فلن تودي إلا إلى زيادة التباس المسألة أو إلى جعلها غير مفهومة إطلاقاً، وذلك بإضافة الفئات الاونطولوجية (agent et patient)، حيث يريد الزجاجي، بكل وضوح، أن يرسي تعريف الفعل على "قواعد النحاة وأوضاعهم".

ممكناً هو الموقف الكلاسيكي الذي تدل الاسماء تَبعَاً له، مباشرة على مُسمَّاها، في حين أن الحروف "لاتدل على شيء" بذاتها، ولكنه يؤكد أن هذا الاعتراض لايصمد، لأن الأسماء ذاتها، وقد أخذت معزولة، لا تعني شيئاً، ولا تؤلّف إلا سلسلة أصوات خالية من المعنى (لَغْوٌ وهَذَر) مادامت لاترتبط بمكونات أخرى ضمن إطار جملة كاملة. وهذا الموقف الذي يبدو ضعيف الارتباط بفكرة أن الدلالة بالوساطة تعرّف بدقة الحرف، لاتخلو من فائدة؛ غير أنها تبقى معزولة في الكتاب الذي تناقضها ضمنياً عدةُ مقاطع منه، وهذا مايدفع إلى القول بأنها تملك، هنا على وجه الخصوص، قيمة جدالية.

ولكنها، في السياق المحدد الذي تظهر فيه، تستجر نتيجة هامة، وهي أنها تغلق الباب أمام كل حل دلالي للمشكلة؛ وهكذا فالزجاجي مضطر إلى أن يرفض، لأسباب أونطولوجية، تعريف ابن السّراج الغامض، بحق، إلى حدٍّ ما: "الاسم هو مايدل على معنى بسيط، وهذا المعنى يمكن أن يكون شخصاً أو اسماً" وبناء على هذا ـ تبعاً للزجاجي ـ تكون الحروف جميعها أسماء".

لقد رأينا آنفاً أن الزجاجي يرفض كذلك التعريف المنطقي الدلالي الذي تتضمنّه صيغة الأخفش؛ إن مثل هذا التعريف يستبعد، في رأيه، عدداً من العناصر التي تؤلّف جزءاً من الفئة، ولاسيما اسم الاستفهام "كيف" وعناصر أخرى، ولْنُشِر إلى أنّ إلحاح الزجاجي على هذه المسألة يبدو، هنا أيضاً، مرتبطاً بالجدل مع المناطقة: إن "كيف" التي تنطبق في اللغة اليونانية على "Po" هي الكلمة التي يستعملها الفلاسفة ليدلوا على فئة "الكيف". ويبدو أن الفلاسفة صنفوها بين الحروف[21].

ومهما كان الأمر فإن هذا الاستثناء الجديد يقود الزجاجي إلى أن يحدد موقعه، في النهاية، على أرض يكون فيها واثقاً من أنّ المناطقة لايتبعونه، وهي النظرية النحوية. فقوله: إن الاسم هو مايمكنه أن يكون فاعلاً أو مفعولاً لفعل، أو واقعاً في حيّز فاعل أو مفعول، يصيب به في

---

[21] وهذا، على الأقل، الموقف الذي يبدو تضمنته في دراسة الفارابي، مثلاً، للفئات العشر الارسطوطاليسية، في كتاب عنوانه: **كتاب الحروف**، غير أني أعترف أنني لاأملك تصورات واضحة حول مسألة أن تكون **الحروف** ـ (جمع حرف)، في هذا السياق حاملة لمعنى حرف (أداة: Particule)

رمية واحدةٍ هدفين، فهو،من جهة، يتخلص من الاعتراض المتعلق بوضع "كيف": فيقول إن هذا الاسم هو استفهام يتناول الحال، و "الحال" كلمة تدل على جزء محدِّد determinant يعمل فيه الفعل وتشبِّهُهُ النظرية النحوية التقليدية بمفعول[22]. وهو، من جهة ثانية، يحصُر كلياً تعريف الاسم ضمن الإطار النظري الخاص بالنحو، مؤكداً بذلك استقلال النحو ومنكراً على المنطق وعلى الفلاسفة، كل حق في النظر إلى بناء مفاهيمه الأساسية وعملها.

6 ـ ومهما كانت محاولة الزجاجي تأسيس نظام أقسام الكلام بكلمات نحوية حصراً، هامةً على الرغم من طابعها الجزئي، فإنها بقيت دون مستقبل: فلا يبدو، من جانب آخر، أنّ نحاةً آخرين أتبعوها، حتى في عصرها. وبدءاً من القرن الرابع ينتهي التعريف الأرسطوطاليسي بفرض نفسه في الكتب الكبرى ذات الاهداف النظرية (الكتب التي يغلب عليها الطابع التعليمي تقتصر على تعداد عدد من الصفات المميزة لكل فئة، أو تعداد عناصرها الأكثر تمثيلاً). وفي هذه الحقبة في الواقع، لم يعد يمثّل الفلسفة، التي هَجَرَت منذ زمن طويل إرادتها التسلّطية على مستوى الثقافة العامة، إلاّ نوادٍ صغيرةٌ مفصولة عن باقي المجتمع و ـ عملياً ـ تعليمٌ باطنيٌ وشبه سرّي، في الوقت الذي اندمج جزء هام من عقيدتها، ولاسيما المنطق، في الأفق الثقافي المشترك "للعلوم الإسلامية". فلم يعد تبيّي التعريف الأرسطوطاليسي إذاً، كما في القرن الرابع، تأكيداً صريحاً لولائه لنظام شامل من المراجع الثقافية، متميّز عن ذاك الذي كونته العلوم الفلسفية الدينية (للبلد الأصلي: autochtone).

لقد كان الأمر ببساطة يعني تعلقاً بالاصطلاحات المعترف بها للغة بينية metalangage مشتركة ساهم فيها النحو إلى جانب علوم أخرى.

---

[22] حول تشبيه الحال بالمفعول ، راجع مثلاً: ابن السراج: مرجع سابق، I ، 213.

المصادر

ـ الفارابي، أبو نصر محمد: **كتاب الحروف**، طبعة محسن مهدي. بيروت، دون تاريخ.

ـ ابن هشام، جمال الدين ـ الانصاري: **مغني اللبيب**، طبعة مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله،، ومراجعة سعيد الأفغاني، الطبعة الخامسة، بيروت 1979.

ـ ابن جني، أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، طبعة م .ع. النجار، الطبعة الثانية بيروت، دون تاريخ.

ـ ابن السراج، أبو بكر محمد: **كتاب الأصول في النحو**. طبعة أ. فتّلي، بيروت 1985.

ـ ابن يعيش، يعيش بن علي: **شرح المفصّل**، بيروت ـ القاهرة، دون تاريخ.

ـ المبرّد، أبو العباس محمد: **المقتضب**، طبعة م.أ. عضيمة، بيروت، دون تاريخ.

ـ سيبويه، أبو بشرعمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب**، طبعة بولاق، طبعة معادة بيروت، دون تاريخ.

ـ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: الأشباه والنظائر في النحو، الطبعة الثالثة، بيروت، 1984.

ـ الزجّاجي، أبو القاسم محمود، المفصّل، انظر ابن يعيش.

مراجع خاصة

- Guillaume, J.P (1986): Recheches sur la Tradition grammaticale arabe, These de doctorat, universite de Paris-3
- Guillaume, J.P, a paraitre: "lire les grammaires aabes", Langues de l'oriecnt ancien, philologie et linguistiques n°3.
- Merx, A. (1889): Historia artis grammaticae apud Syros, Lipsiae.
- Merx, A. (1891): "Lorigine de lagrammaire arobe", Bulletin de l institut egyptien.